الصباح الاقتصادية
12
العدد 2334 - السنة الثامنة
الثلاثاء 26 صفر 1437 - الموافق 8 ديسمبر 2015
Tuesday 8 December 2015 - No.2334 - 8th Year

بعد الوصول إلى 40 % من القدرة الإنتاجية

«شركة شمال الزور الأولى» تحتفل بإنجازات محطة توليد الكهرباء وتحلية المياه

احتفلت «شركة شمال الزور الأولى» بالوصول إلى 40% (664.2 ميغاواط) من القدرة الإنتاجية لمحطة «الزور الشمالية الأولى» حسب الجدول الزمني وبدون تأخير. وتعد هذه المحطة أول محطة مستقلة أنشئت بموجب قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص «PPP» والذي أقر في 2008.

محطة «الزور الشمالية الأولى» هي أول محطة خاصة مستقلة لتوليد الطاقة بالدورة المدمجة المعتمدة على الغاز وتحلية المياه في الكويت. وبعد الانتهاء من الإنشاء في الربع الأخير من عام 2016، ستولد محطة «الزور الشمالية الأولى» 1500 ميغاواط من الكهرباء و107 مليون غالون من الماء الصالح، وتمثل الطاقة التي ستولدها المحطة 10% من إجمالي القدرة الإنتاجية الحالية للطاقة في الكويت في حين يمثل حجم المياه التي سيتم تحليتها ما يقارب 20% من إجمالي القدرة الحالية في مجال تحلية المياه.

حضر الحفل وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الكهرباء والماء الشيخ/ محمد العبدالله الصباح، ورئيس الهيئة الكويتية لمشاريع الشراكة عادل الرومي، كما حضر الحفل ايضا رؤساء تنفيذيون من شركات عالمية، والشركاء والمقاولون في شركة شمال الزور الأولى.

وقال رئيس مجلس إدارة شركة شمال الزور الأولى يوسف الهاجري، « يسرنا الإعلان عن اجتياز هذه الحقبة المهمة والأساسية في الجدول الزمني لإنشاء محطة «الزور الشمالية الأولى»، والتي نتطلع أن تحتفل بتدشينها في مثل هذا الوقت من العام المقبل حيث تكون القدرة التشغيلية قد وصلت إلى 100%. إن الإنجازات المستمرة في هذا المشروع هي شهادة على نجاح الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص والذي قام على أساسه هذا المشروع.»

الشيخ محمد العبدالله خلال جولة تفقدية بالمحطة

وقال الرئيس التنفيذي في شركة شمال الزور الأولى، أندرو بيفن: «إن هذا الإعلان المهم الذي يجمعنا اليوم هو نتيجة مباشرة لتعاون مشترك وعمل دؤوب من خلال كل العاملين في شركة شمال الزور الأولى والحكومة الموقرة والمساهمين وكذلك شركة البناء المعتمدة لدينا شركة هيونداي للصناعات الثقيلة و«سوسايتي إنترناشيونال دي ديسالمينت» ، الذين لولا جهودهم لما كنا اليوم هنا. يسعدني أن أتوجه بالشكر لكل من كان له دور في أن نتخطى المحطة نسبة ال 50% من إجمالي إنتاج الطاقة، ونتطلع إلى أن تصل الإنتاجية إلى نسبة 100% في هذا الوقت من العام المقبل.»

وتنقسم الشراكة في شركة «شمال الزور الأولى» بين كونسورتيوم من القطاع الخاص الذي يمتلك حصة نسبتها 40% من الشركة، إذ يتضمن الكونسورتيوم كل من شركة «إنجي» (جي دي إف سويز) سابقا بواقع 17.5%، وشركة «سوميتومو كوربوريشن» اليابانية بواقع 17.5%، وشركة «عبدالله حمد الصقر وإخوانه» بواقع 5%. أما الحصة المتبقية البالغة 60%، تمتلكها الحكومة الكويتية عبر الهيئة العامة للاستثمار الكويتية التي تمتلك حصة 5%، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التي تمتلك حصة 5%، وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تمتلك حصة 50%. وستقوم الحكومة مستقبلا بطرح حصة 50% للاكتتاب العام على المواطنين الكويتيين المسجلة أسماؤهم في سجلات الهيئة العامة للمعلومات المدنية بتاريخ الاكتتاب، ليتبقى من حصتها نسبة 10%.

وتهدف المحطة المساهمة في رفع القدرة الإنتاجية الحالية للطاقة في الكويت في السنوات المقبلة، وذلك ضمن خطة عمل تهدف إلى تلبية ارتفاع الطلب المرتقب إلى 25 جيغاواط بحلول عام 2025. وسيتم توفير كافة المياه التي يتم تحليتها والطاقة للمواطنين والمقيمين في الكويت من خلال شبكة الطاقة والمياه المحلية التي تشغلها وزارة الكهرباء والماء وفق اتفاقية شراء الطاقة والمياه على المدى الطويل ولمدة 40 عاماً. وستقوم كل من شركة «إنجي» وشركة «سوميتومو» بتشغيل المحطة وصيانتها بحصص متساوية في عقد التشغيل.

ترعاه مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بالتعاون مع جامعة كمبريدج

بنك وربة يشارك في «تحدي الابتكار 2016»

شاهين حمد الغانم

يشارك بنك وربة في تحدي الإبتكار 2016 الذي ترعاه مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بالتعاون مع مركز التعليم التنفيذي لكلية إدارة الأعمال في جامعة كمبريدج البريطانية العريقة، من نوفمبر 2015 حتى مايو 2016. ويعد البرنامج من أهم البرامج التطبيقية للتعليم التنفيذي يتيح للشركات في القطاع الخاص الكويتي فرصة لتطوير قدراتهم على الإبتكار.

وقد تأهل فريق بنك وربة المكون من أربعة مديرين ضمن 10 فرق للمشاركة في هذا التحدي الذي تقدم إليه مئات الشركات الكويتية، بعد أن نجح في إستيفاء المعايير المطلوبة للمشاركة. وتأتي هذه المشاركة إنطلاقاً من الإهتمام الذي يوليه بنك وربة للإبتكار الذي يمثل أحد أهم القيم التي يعتمدها البنك في أعماله وخدماته التي يقدمها للعملاء، وكذلك إنطلاقاً من دعمه لموظفيه وسعيه الدائم لتطوير مهاراتهم وقدرتهم على الإلهام والإبتكار الذي يمنح البنك ميزة تنافسية ومحفزا دائما للنمو وريادة قطاع الصيرفة الإسلامية.

وسيسعى فريق بنك وربة المشارك في «تحدي الإبتكار 2016» إلى لإستفادة القصوى من البرامج التدريبية التي تجمع بين التعليم الأكاديمي والتطبيق العملي بقيادة هيئة تدريس عالمية رائدة، إضافة إلى إكتساب خبرات جديدة ومباشرة من خلال الإطلاع على تجارب كبريات الشركات العالمية.

وبالمناسبة قال نائب الرئيس التنفيذي للإستثمار والخزينة شاهين حمد الغانم :» تكتسب مشاركة بنك وربة في هذا الحدث المتميز والفريد الذي تنظمه مؤسسة الكويت للتقدم العلمي أهمية كبيرة حيث يتماشى مع أهداف البنك في تطوير مهارات موظفيه ورفع كفاءتهم وتعزيز خبراتهم في مجال الإدارة والقيادة ومع قناعته بأهمية الإبتكار في تحقيق أهدافه وإكتساب ميزة تنافسية في السوق الكويتي من خلال إدخال مهارات وممارسات جديدة على الأعمال التي يقوم بها».

وأضاف الغانم :» إن أهم قيمة يعتمدها بنك وربة لتعزز موقعه الرائد في الصناعة المصرفية، وهي الإبتكار، فمن خلالها يستمر البنك بالسعي الدائم لتبني أحدث التقنيات والأساليب المصرفية التي تلبي إحتياجات العملاء وتفوق توقعاتهم، وتنعكس بالنفع على الجميع، بمن فيهم الموظفين الذين يبتكرون حلولا ويقدمون أفكارا خلاقة تيسر للعملاء متطلباتهم وتتيح لبنك وربة ترك بصمة مميزة في سوق الصيرفة الإسلامية».

وأردف الغانم قائلا: «وفي هذا الإطار يحرص بنك وربة دائماً على منح أولوية لتدريب موظفيه وتوفير أحدث البرامج المصممة وفق أعلى المعايير العالمية والتي تواكب أحدث التطورات والخبرات العالمية، ولهذه الغاية صمم البنك دورات تدريبية خاصة لموظفيه، كما أنه يفخر بمشاركته في هذا التحدي الجديد الذي يعد الأول من نوعه في الكويت والشرق الأوسط ومن شأنه تطوير القدرات العلمية والإبتكارية للمشاركين فيه، حيث سيخضعون لبرامج مكثفة طيلة ستة أشهر ويشاركون بورشات عمل ويقدمون مشاريع جديدة ويعملون على تنفيذها ووضع التصميم المناسب لها مع التوجيه والدعم من فريق التدريس في جامعة كمبريدج لينتج عنها مبادرة مبتكرة تضيف قيمة حقيقية للشركات، وسيتم وعرضها في النهاية على لجنة التحكيم». والجدير ذكره أن الفائزين في التحدي سيحصلون على شهادة في الإنجاز والإبتكار من جامعة كمبريدج».

ويستمر بنك وربة في إطار إستراتيجيته الهادفة إلى إستقطاب الكفاءات الوطنية وتنمية قدراتها بدعم عملية تأهيل الكوادر في القطاع المصرفي وتوفير فرص تعلم المهارات الأساسية التي تؤهلهم لإبتكار ممارسات جديدة على الأعمال المصرفية والإلتزام بثقافة الإبتكار لتحقيق وقيادة النمو المستدام للبنك، كما تؤهلهم لكي يكونوا قادة مستقبليين في القطاع المصرفي والصناعة المصرفية الإسلامية على وجه الخصوص.

الكويت تهدف إلى ترشيد دعم السلع مع مراعاة أصحاب الدخول الضعيفة والمتوسطة

وزير التجارة: هناك دراسة تجرى لفرض ضرائب على أرباح الشركات

يوسف العلي

أكد وزير التجارة والصناعة الكويتي- يوسف العلي، أن هناك دراسة تجرى لفرض ضرائب على أرباح الشركات لن تتجاوز 10%، فيما أن الضرائب لن تفرض على الدخل.

وقال "العلي" إن الكويت تهدف إلى ترشيد دعم السلع مع مراعاة أصحاب الدخول الضعيفة والمتوسطة، مشيراً إلى أن دعم الطاقة مثل الكهرباء والبنزين سيذهب لمن يحتاجه.

وقال "العلي" إن الكويت تعمل حالياً على تحسين مؤشرات بيئة الأعمال عن طريق تسهيل الإجراءات لتأسيس الشركات واختصار الدورة المستندية، مرجحاً تأسيس نافذة واحدة لهذا الغرض.

وأظهر مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2016 الصادر، اليوم الأربعاء، عن مجموعة البنك الدولي تراجع دولة الكويت مركز واحد عن العام الماضي لتحتل المرتبة 101 من المرتبة 100 خلال عام 2015.

وتحدث "الوزير" عن قرب صدور قانون الإعسار المالي، الذي سيحل أزمة الشركات المتعثرة، حيث لم يتمكن قانون الاستقرار المالي من حلها رغم مرور سبعة أعوام على الأزمة المالية.

كانت وزارة التجارة والصناعة قد رفعت مطلع العام الجاري إلى إدارة الفتوى والتشريع في مجلس الوزراء مسودة مشروعي قانون إعادة الهيكلة الطوعية للمديونيات، وإعادة تأهيل وتصفية المنشآت التجارية، متضمناً معالجة الانتقادات القانونية التي وجهتها «الفتوى» على المسودتين اللتين أعدهما البنك الدولي في وقت سابق، لجهة عدم ملاءمتهما للقالب التشريعي الكويتي، وحملهما بحسب رأيها نيلا من القضاء الكويتي وتقليلا من كفاءته. وقال "العلي" إن بلاده فتحت الباب للمستثمرين الأجانب عن طريق هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وإنها تستهدف مشاريع تكنولوجية تفتح فرصا وظيفية وتدريبية للمواطنين، وإنه لا شروط على حجم رأس المال للمستثمر، مُشيراً إلى أن الهيئة تدرس طلبات كثيرة لمستثمرين أجانب الآن.

الناهض: 100 مليون دينار لـ «المباني» لتمويل المرحلة الرابعة من «الأفنيوز»

مازن الناهض

قال الرئيس التنفيذي في بيت التمويل الكويتي «بيتك» (KFIN)- مازن سعد الناهض، إنه استمرارا لنهج «بيتك» في تمويل المشاريع الرائدة، فقد قدم تمويلا مصرفيا بقيمة 100 مليون دينار لشركة «عقارات الري» التابعة لشركة «المباني» لتطوير المرحلة الرابعة بمجمع الأفنيوز.

وأضاف «الناهض» إن هذا التمويل يؤكد على استعداد «بيتك» لتمويل المشاريع التنموية، وحرصه على دعم الشركات الكويتية ومشاريعها الرائدة التي تساهم في التنمية الحقيقية، مشيراً إلى أن تمويل المشاريع الكبرى يحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، ويعزز قدرات المجتمع ويرفع كفاءته الإنتاجية.

وشدد «الناهض» على استمرار «بيتك» في تمويل أو المساهمة في أي مشروع لتطوير البلد، وكذلك دعم الشركات الوطنية بشكل يتلاءم مع احتياجاتها، ويساعد في إنجاز خططها ومشاريعها، بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني، لا سيما وأن الكويت بحاجة للتحرك السريع نحو مشاريع البنية التحتية وزيادة المرافق العامة.

وأكد على أن سياسة «بيتك» في تمويل المشاريع ذات القيمة المضافة مستمرة، إذ قدم البنك تمويلا للعديد من الشركات الكويتية خلال الفترة الأخيرة، بشكل يتلائم مع احتياجاتها ويساعد في إنجاز خططها ومشاريعها، وفق القواعد والنظم الائتمانية المعمول بها والإجراءات المعتمدة من الجهات الرقابية.

وأضاف «الناهض» أن تمويل «المباني» بقيمة 100 مليون دينار يأتي بنظام «التورق»، يقدم على شكل شرائح تنتهي في 30 سبتمبر 2018، وسيتم السداد على أقساط ربع سنوية لمدة 5 سنوات، على أن يستحق سداد القسط الأول اعتبارا من الأول من أكتوبر 2018.

كما أكد على أن توفير «بيتك» التمويل اللازم لـ «المباني» لإنجاز التوسعة الرابعة من مجمع «الأفنيوز» يؤكد ثقة «بيتك» في الشركة التي تتميز بإدارة تمتلك رؤية وقدرة على الإنجاز، تمكنت من تقديم أحد النماذج الأنجح لمراكز التسوق على مستوى المنطقة.

وثمن «الناهض» العلاقة الاستراتيجية الممتدة بين «بيتك» ومجموعة الشايع المعروفة بملائتها ومشاريعها الناجحة محليا ودوليا، لافتا إلى أن «الأفنيوز» من المشاريع التي أصبحت معلما ليس على المستوى المحلي فحسب بل على مستوى الشرق الأوسط، حيث يجمع عدة أنشطة في مكان واحد ويوفر مجالات عديدة للتسوق. وأوضح «الناهض» أن هناك سجلا حافلا من التعاون وعلاقة ممتدة بين الجانبين، حيث وفر «بيتك» التمويل للمرحلة الثانية والثالثة من تطوير مجمع «الأفنيوز»، واليوم يوفر التمويل للمرحلة الرابعة، مشيرا إلى أن التمويل الجديد يتلاءم مع التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع، خاصة وأن الشركة لديها الخبرة والقدرة لتنفيذه على أفضل وجه.

من ناحيته، قال الرئيس التنفيذي لشركة المباني- المهندس وليد الشريعان، إن توقيع صفقة تمويل المرحلة الرابعة مع «بيتك» يدل على ثقة «بيتك» في «المباني» بشكل عام وبمشروع الأفنيوز بشكل خاص، باعتباره أكبر مشروع عقاري يتم تنفيذه في الوقت الحاضر. وأوضح أنه من المتوقع أن يكون العائد على هذه المرحلة جيدا، مضيفا أن هناك إقبالا ملحوظا من تجار التجزئة أصحاب العلامات التجارية العالمية للتواجد بالأفنيوز، إذ إنهم ينظرون إلى المجمع باعتباره أكبر وجهة تسوق وترفيه، والوجهة الأكثر زيارة في الكويت وأحد أبرز المعالم السياحية التي يحرص على زيارتها السائحون.

وأشار «الشريعان» إلى أن مشروع التوسعة الرابعة يمتد على مساحة تبلغ 117 ألف متر مربع، وتبلغ مساحة البناء 444 ألف متر مربع، والمساحة التأجيرية 100 ألف متر مربع، بالإضافة إلى مواقف السيارات تتسع لنحو 5000 سيارة موزعة على 3 سراديب.

مؤشرات البورصة تشهد نهاية حمراء..والسيولة تتراجع 19 %

البورصة تتلون بالأحمر

أنهت المؤشرات الكويتية جلسة، يوم الاثنين - ثاني جلسات الأسبوع، في المنطقة الحمراء، حيث تراجع المؤشر السعري للبورصة بنسبة 0.14% عند مستوى 5783.69 نقطة خاسراً حوالي 8.2 نقطة.

من ناحية أخرى، تراجع المؤشر الوزني عند الإقفال بنسبة 0.46% عند مستوى 390.98 نقطة خاسراً 1.8 نقطة تقريباً. كما تراجع مؤشر كويت 15 بنسبة 0.81% عند مستوى 925.63 نقطة خاسراً نحو 7.6 نقطة.

وبالنسبة لحركة تداولات أمس، فقد تراجعت قيمة التداولات إلى 8.78 مليون دينار تقريباً (28.86 مليون دولار)، مقابل نحو 10.81 مليون دينار (35.54 مليون دولار) في الجلسة السابقة، بانخفاض تقدر نسبته بحوالي 18.8%.

كما تراجعت أحجام التداول أمس لتصل لحوالي 84.28 مليون سهم، مقابل نحو 117.03 مليون سهم تقريباً بالجلسة الماضية، بانخفاض بلغت نسبته 28% تقريباً.

وبلغ عدد صفقات أمس 2435 صفقة، مقابل 2711 صفقة في الجلسة الماضية.

وعلق المحلل الفني ومدير إحدى المحافظ الاستثمارية- بدر ناصر العتيبي، على جلسة أمس قائلاً « إن الوضع السلبي بالسوق أمس كان المقصود منه تخويف المتداولين بغرض استفادة بعض المحافظ والصناديق والمضاربين من هبوط الأسعار، وبالتالي القيام بعمليات تجميع على بعض الأسهم.

وقال «العتيبي» إن المؤشر السعري للبورصة لو نجح في الثبات فوق مستوى 5801 نقطة سوف نشهد صعود الأيام المقبلة إلى مستويات 5819 ثم إلى 5844 نقطة، متوقعاً الصعود الفترة المقبلة.

وأشار «العتيبي» إلى أن تدني السيولة ببورصات الخليج عامة، والسوق الكويتي بالأخص، وخاصة في شهر ديسمبر الجاري يعود بالأساس إلى الاجتماع الأخير لأوبك، والذي صاحبه تدني في أسعار النفط، مُبدياً تفاؤله حيال أسعار النفط في الأيام القادمة وانعكاس ذلك بالإيجاب على البورصات الخليجية.

من الناحية الفنية، قال «العتيبي» « إن المؤشر السعري للبورصة يحظى بعدة دعومات عند مستويات 5758 و5733 و5715 نقطة على الترتيب، بينما يواجه مقاومة رئيسية عند مستوى 5917 نقطة، وإذا نجح في اختراقها وأكد عليها فإنه يتجه للهدف 6082 نقطة، مُشيراً إلى أن المقاومات العادية التي تواجه المؤشر تقع عند مستويات 5801 و5819 و5844 نقطة على التوالي.

وفيما يخص الأداء القطاعي أمس، تصدر قطاع «الصناعة» الارتفاعات بنمو نسبته 0.57%، فيما احتل قطاع «الخدمات الاستهلاكية» صدارة القائمة الحمراء بانخفاض نسبته 0.81%.

واحتل سهم «هيومن سوفت» صدارة قائمة أعلى ارتفاعات أمس بالبورصة الكويتية بنمو نسبته 7.84%، فيما احتل سهم «زيما» صدارة التراجعات بانخفاض نسبته 7.58%.

وبالنسبة لتداولات الأسهم أمس، فقد تصدر سهم «جي إف إتش» نشاط التداول على مستوى الكميات بحجم بلغ 14.71 مليون سهم تقريبا جاءت بتنفيذ 114 صفقة حققت نحو 539.14 الف دينار، مع تراجع للسهم بحوالي 4%.

وتصدر سهم «وطني» نشاط التداول على مستوى القيم بسيولة تقدر بحوالي 2.18 مليون دينار بعد تنفيذ 50 صفقة على 2.66 مليون سهم تقريباً، مع تراجع للسهم بحوالي 1.2%.